

السياسة المالية المثلى لتحقيق التوازن بين التقشف المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر

د. ايهاب محمد يونس

مدرس الاقتصاد والمالية العامة-أكاديمية الشروق

المستخلص:

إن تفاقم أزمة عجز الموازنة العامة، وتزايد الدين العام قد وضع عبئاً كبيراً على الموازنة العامة في مصر خاصة فيما يتعلق بخدمة الدين العام وتعرضها لصدمات أسعار الفائدة... الخ؛ وهو ما استدعي اتخاذ إجراءات تقشفية عاجلة للسيطرة على أوضاع المالية العامة، لكنه أدى في المقابل إلى التأثير السلبي على معدل النمو، كما حدث في الدول الأوروبية التي طبقت السياسة التقشفية؛ وبالتالي تحاول هذه الدراسة وضع آلية لتحقيق الاستخدام الأمثل لأدوات السياسة المالية، والتي تحاول تحقيق التوازن بين الإجراءات العاجلة والملحة للسيطرة على عجز الموازنة العامة وتفاقم الدين العام... الخ من خلال التقشف، وتحفيز النمو أو على الأقل المحافظة عليه. ومن ثم تركز الدراسة على توضيح حقيقة التعارض بين الذين يؤيدون تطبيق التقشف واولئك الذين يدعمون النمو- وليس بحث أثر التقشف على النمو أو تفضيل رأي على آخر- وبيان أنه من الممكن اتخاذ طريق ثالث يحقق التوازن بين السياستين (التقشف والنمو) أو التوفيق بين الرأيين.

الكلمات المحورية: السياسة المالية، التقشف، النمو، الدين العام، عجز الموازنة.

مقدمة: مع المصاعب التي يمر بها العديد من البلدان سواء المتقدمة أو النامية بسبب النمو المنخفض والمديونية المرتفعة والبطالة المتزايدة في ظل تبعات الأزمة المالية العالمية؛ فقد ازداد النقاش حول الاختيار ما بين التقشف المالي أو زيادة النمو الاقتصادي.

قضية الدراسة: تبعا لما تعانیه الآن معظم دول العالم ومنها مصر فإن المطلوب حالياً هو أن يتخذ صناع السياسات الاقتصادية إجراءات لمواجهة استمرار أزمة تعتبر الأسوأ منذ الكساد الكبير. فمن جانب، لا يوجد مفر من ضرورة تخفيض مستويات الديون؛ فالمديونية المرتفعة تعرّض البلدان لصددمات أسعار الفائدة، وتحد من قدرتها على اتخاذ إجراءات لمواجهة الصدمات المستقبلية، وتقلل من إمكانيات النمو على المدى الطويل، ومن جانب آخر، فإن التقشف المالي عادة ما يؤثر سلباً على النمو. وبالتالي يصبح السؤال هو: كيف يمكن لصناع السياسات التوصل إلى التوازن الصحيح في هذا الشأن؟ فخلال العقد القادم، تشير التقديرات إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى ٦٠٠ مليون وظيفة في اقتصادات الأسواق المتقدمة والصاعدة للأشخاص العاطلين عن العمل في الوقت الحالي والأشخاص المتوقع أن يدخلوا قوة العمل العالمية.

لكن من ناحية أخرى قد يكون الجدل حول المفاضلة بين النمو والتقشف المالي جدلاً لا أساس له من الصحة، فالمعضلة أنه لا يمكن تحقيق نمو دائم دون سياسات قابلة للاستمرار، وتحقيق الاستمرارية يتطلب في الوقت الحاضر تصحيح أوضاع المالية العامة، لكن تصحيح أوضاع المالية العامة لا يمكن أن يكتب له الاستمرارية في غياب النمو.

هدف الدراسة: يتمثل هدف الدراسة في محاولة وضع استراتيجية داعمة لكل من الاستقرار (من خلال التقشف) والنمو في آن واحد، وهو أمر ممكن. مع الأخذ في الاعتبار ما يتطلبه التقشف المالي من تكاليف حقيقية وخيارات صعبة على المدى القصير، وخاصة وأن النمو أصبح أقل من مستوياته الممكنة، وتراجع قدرة كل من السياسة النقدية والطلب الخارجي (حيث النمو العالمي الضعيف) في تنشيط الاقتصاد.

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على منهج التحليل المنطقي الذي يعتمد على طريقة الاستقراء، وطريقة الاستنباط معا، ونبدأ الدراسة بطريقة الاستنباط، حيث تتمثل المقدمات المسلم بصحتها في تزايد عجز الموازنة العامة وكذا مقدار الدين العام وأثره السلبي على الإنفاق العام واستخلاص النتائج التي ترتبت عليها، ثم ننقل إلى طريقة الاستقراء حيث المشاهدة للوقائع الفردية والخاصة بإجراءات وأدوات التدقيق ومراقبتها والبحث عن أسباب اتصالها؛ حتى نصل إلى النتيجة النهائية ألا وهي مدى إمكانية تحقيق التوازن بين التدقيق المالي والنمو الاقتصادي.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية أنه يمكن من خلال السياسة المالية تحقيق توازن بين تطبيق التدقيق (للسيطرة على عجز الموازنة وتفاقم الدين العام....الخ) وبين تحفيز النمو أو على الأقل المحافظة عليه (لتقليل معدل البطالة وزيادة الدخل القومي ..الخ).

حدود الدراسة: تركز الدراسة على فترة الخمس سنوات الماضية، حيث تعبر عن حقيقة التحديات: فمن ناحية مازالت دول العالم تعاني من تبعات الأزمة المالية، وفي ذات الوقت يعاني الاقتصاد المصري من عدم الاستقرار نتيجة لعدم الاستقرار السياسي خلال تلك الفترة؛ وهو ما أثر على كثير من المؤشرات الاقتصادية.

خطة الدراسة: تتكون الدراسة من مبحثين: الأول: مضمون التدقيق المالي والنمو الاقتصادي، بينما نعالج في المبحث الثاني: التدقيق المالي والنمو الاقتصادي في مصر

المبحث الأول

مضمون التقشف المالي والنمو الاقتصادي

نعرض في هذا المبحث لمفهوم التقشف والأسباب التي أدت إلى تطبيقه، ثم نبين الاختلافات حول التقشف والنمو ثم الاتجاه الداعم للنمو.

أولاً: مفهوم التقشف المالي:

التقشف اسم له معنى مجازي في الأدب الاقتصادي باللغة العربية يعني العيش الكفيف، واستخدام باللغة الإنجليزية *Austerity* بمعنى فرض سياسات اقتصادية شحيحة. وبالتالي فإن التقشف هو السياسات التي تستهدف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب بهدف خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات وتجنب تصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

أي أن التقشف هو لجوء الدولة إلى اتباع سياسات مالية تهدف إلى إحداث قدر من التوازن بين الإنفاق العام للدولة وإيراداتها العامة باستخدام الأدوات المعلومة للسياسة المالية مثل: رفع الضرائب بكافة أشكالها أو زيادة الرسوم التي تحصلها الدولة على ما تقدمه من سلع وخدمات عامة، وهذه تؤثر على مستويات الدخل المتاحة للجمهور أو صافي أرباح الشركات؛ وهو ما يؤدي إلى خفض الإنفاق بشكلىة الاستهلاكي والاستثماري. أو أن تلجأ الدولة إلى خفض الإنفاق العام بأشكاله المختلفة مثل الإنفاق على البنى التحتية أو الإنفاق على المشروعات العامة، والميزانيات التي تخصصها الدولة لمدفوعات الدعم أو مساعدات الأسر منخفضة الدخل، أو أن تقوم الدولة بخفض أجور العاملين في الخدمة المدنية أو غيرها من أشكال الإنفاق العام المؤثر. وتهدف هذه الإجراءات إلى رفع درجة السيولة التي تتمتع بها الحكومة وتقليل درجة اعتمادها على الاقتراض بكافة أشكاله، ويتم هذه العمليات من خفض الاختياري للإنفاق العام بهدف السيطرة على العجز في الميزانية العامة للدولة، والسيطرة على نمو الدين العام ورفع تنافسية الاقتصاد المحلي ورفع مستويات نموه الاقتصادي. (محمد إبراهيم السقا ٢٠١٣)

ويشير Mark Blyth مؤلف كتاب "التكشف: تاريخ فكرة خطيرة رويشة توصف للدول التي تعيش خارج إطار امكانياتها، ولذلك تحتاج هذه الدول الى شد الحزام على البطون، لكي تتمكن من أن تتعايش في حدود امكانياتها المالية بدون اللجوء الى مزيد من الاقتراض. (Blyth, Mark 2013)

ثانيا: الأزمة المالية العالمية وسياسة التكشف:

نتجت الأزمة المالية العالمية في ظل اتساع العجز الحكومي وزيادة عبء الدين الحكومي؛ وقد سبب اتساع العجز مزيج من تباطؤ النشاط الاقتصادي؛ والذي ادى لانخفاض الإيرادات الضريبية، واستمرار الاحتياج للانفاق الحكومي، سواء للقطاع الحكومي نفسه أو كجزء من برنامج التحفيز المالي. لذلك نجد أن الحكومة تحاول تكوين استراتيجية الخروج من خلال ايجاد التوازن الصحيح بين سياسة الخروج من الأزمة وعودة مسار الاستدامة المالية للمالية العامة بدون تأثير سلبي على فرصة استعادة الاقتصاد لعافيته (David Dreyer 2010). وهناك اتفاق بين الكتاب أن التعزيز المالي الذي يتحقق من خلال تخفيض الانفاق له فرصة اكبر للبقاء عن الذي يتحقق من خلال زيادة الضرائب. ومن ناحية أخرى يرى البعض أن العوامل السياسية لها دور أساسي في جهود التعزيز المالي (e.g Alesina and Perotti,1997)، بينما يرى آخرون أنه لا يوجد أي دور للعوامل السياسية (Mierau et al 2007).

كذلك فإن الشفافية المالية تلعب دورا هاما في تحقيق التعزيز (التثبيت) المالي خاصة في الدول التي تزيد فيها نسبة الشفافية المالية عن الدول التي تقل فيها تلك النسبة (David Dreyer 2010)

لقد أكدت الأزمة المالية العالمية أن النظم الحالية للتأكد المالي الدولي - والتي تجمع بين الانضباط وفق شروط السوق الخاصة والرقابة الاحترازية على الصعيد الوطني - عاجزة عن متابعة وتيرة التحديث والعولمة في الأسواق المالية؛ وذلك للأسباب التالية:

- شهد النظام المالي توسعا تجاوزت وتيرته التوسع في الاقتصاد الحقيقي؛ حيث ارتفع مجموع الأصول المالية في الاقتصادات المتقدمة حتى أصبح يشكل حاليا أكثر من ضعف اجمالي الناتج المحلي السنوي.
- تغيرت عناصر الأصول المالية؛ حيث تسهم الأصول غير النقدية بحصة متزايدة مما يعني زيادة اعتماد القاعدة النقدية على الديون للتمويل.
- مع انتشار التكامل بين الأنشطة الاقتصادية وبين مختلف البلدان أصبحت النظم المالية أكثر استقلالا مما زاد من مخاطر العدوى.
- أصبح النظام المالي أكثر تعقيدا من حيث زيادة تعقيدات الأدوات المالية وتنوع الأنشطة وانتقال المخاطر.

وعلى الرغم من أن هذه الاتجاهات العامة أدت إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية وزيادة قدرة النظم المالية على الصمود امام التحديات، فقد غيرت كذلك من طبيعة المخاطر المالية وحدثت موجات من عدم الاستقرار المالي. (جاري شيناسي: ٢٠٠٥). فالتعزيز المالي لا يحدث عشوائيا لكنه غالبا ما يطبق عندما تكون تسويات العجز الدوري مرتفعة، ويكون الدين العام ايضا مرتفعا، ان معظم الحكومات تحترم ميزانيتها الدورية، بينما العجز والدين يظلان مرتفعان في معظم الدول. والجدل الحالي حول استراتيجية الخروج من الأزمة يركز تماما على عملية الاختيار بين البداية المبكرة لتطبيق التعزيز المالي والتي ربما تؤدي إلى اعاقه استعادة النمو، وبين البداية المتأخرة لتطبيق التعزيز المالي. (David Dreyer 2010)

ثالثا: الاختلافات حول التقشف المالي والنمو الاقتصادي:

يوجد كثير من عدم التوافق في الآراء حول التقشف والنمو؛ وهذا ما لا يساعد في تقييم السياسات الحالية، ولا في اختيار الصحيح منها. فقد نكر منتقدي التقشف أنه المسئول الأساسي عن مدى انخفاض أو سلبية معدلات النمو بعد الركود العظيم ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد كان الاختلاف حول مساوئ ومحاسن التقشف من خلال الحجج التالية:

- التقشف ليس ضد (عدو) النمو، لكنه بالأحرى يرعى النمو المستدام.
 - التقشف ربما يضغط على النمو في المدى القصير إذا طبق بشكل رديء، مثل أن يكون بنسبة قليلة، أو يتم التأخر في تطبيقه، أو أن تكون زيادة الضرائب أكبر من تخفيض النفقات، ولم يكن هناك اصلاحات هيكلية.
 إن الركود العظيم مجرد حلقة كبيرة على المدى الطويل في اتجاه انخفاض النمو المحتمل؛ فانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حالياً أغلق الباب أمام إمكانية متابعة تقدير الناتج المحلي المتوقع، بدليل أن الدول التي اجبرت على تطبيق التقشف الصارم أثبتت التجربة حدوث انكماش صارم جداً سواء كانت درجة الانكماش أكثر أو أقل نسبياً مقارنة بدرجة التقشف. فبعد ثلاث سنوات من التحول للتقشف ظهر أن كل من آمال ومخاوف المتشككين كانت في غير موضعها؛ فالتقشف لا يؤدي حتماً إلى زيادة النمو، كذلك فإن العجز لا يؤدي بالضرورة إلى وقوع أزمة. (Paul Krugman 2013)

وغالباً ما تلجأ الحكومات إلى السياسات التقشفية أثناء الكساد أو التراجع الحاد لمستويات النشاط الاقتصادي، أملاً في أن تؤدي تلك السياسات إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، أو من وجهة نظر أنصار سياسات التقشف الاقتصادي، إلى توسع مستوى النشاط وارتفاع معدلات النمو، في الوقت الذي يرى فيه مناهضو سياسات التقشف أنها- على العكس من ذلك- دائماً ما يصاحبها ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي. (Paul Krugman 2013)، نحن إذن أمام رأيين مختلفتين في هذا المجال.

الرأي الأول: المعارض لسياسات التقشف المالي :

يستند هذا الرأي إلى أفكار كينز حول حتمية اتباع سياسات مالية توسعية أثناء فترات الكساد نتيجة فشل معدلات الفائدة المنخفضة أو الصفرية في تحفيز مستويات الطلب الكلي؛ نتيجة تفضيل السيولة، وارتفاع درجة عدم اليقين بين المستهلكين والمستثمرين، فضلاً عن توقعاتهم التساؤمية حول مستقبل النشاط الاقتصادي في ظل ظروف الكساد. فوفقاً للنظرية الكينزية عندما ينكمش الاقتصاد فإن التخفيض المالي يعد أنسب السياسات لرفع معدلات النمو؛ وذلك استناداً إلى

التأثير المضاعف، الذي تتمثل فكرته الأساسية في أن كل جنيه يتم إنفاقه يولد دورات من الدخول والإنفاق تؤدي إلى أثر مضاعف على الدخل والنشاط. ومن انصار المدرسة الكينزية، العالمان بول كروجمان وجوزيف ستيلجنز، حيث يعتبرونها المسئول الأول عن انخفاض أو تراجع معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة والحيولة دون تحقيق الاقتصاد للتوظيف الكامل، على سبيل المثال يشير بول كروجمان إلى أن برامج التقشف أنتجت نتائج سيئة أسوأ كثيرا بالنسبة لما كانت تستهدفه في الأساس عندما تم وضع تلك الخطط.

ومع تراجع مستويات النمو نتيجة تطبيق خطط التقشف فإن الإيرادات الضريبية تتراجع، وهو ما قد يتجاوز تأثيره أية فوائد حققتها الدولة من خفض الإنفاق الحكومي، وإذا كانت خطة التقشف تتضمن خفضا للإنفاق الحكومي وزيادة مستويات الضرائب سويا، فإن الأثر الصافي على الضرائب لن يكون كما هو متوقع، لأن خفض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى خفض الطلب الكلي، ومن ثم خفض الإيرادات الضريبية، مما يعني أن زيادة الضريبة في إطار برنامج التقشف بنسبة محددة سوف تنتهي إلى أثر صافي أقل من النسبة المحددة للارتفاع.

من ناحية أخرى فإن خفض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة مستويات البطالة وانخفاض مستويات الدخول بشكل عام، فإذا كانت الدولة تتبع نظاما لإعانات البطالة فإن ارتفاع مستويات البطالة سوف يتطلب زيادة في مخصصات إعانة البطالة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بصورة اجبارية، وعلى ذلك فإن مستوى سيولة الحكومة لن يتحسن بشكل مباشر كما هو متوقع. وبالتالي فالمشكلة هي أن التقشف يقدم على أنه الوسيلة للخروج من الأوضاع السيئة للمالية العامة للدولة وغالبا ما تكون التكهانات حول اتجاهات النمو مغال فيها وغير مطابقة للواقع.

الرأي الثاني: المؤيد لسياسات التقشف المالي:

يرى أنصار سياسات التقشف المالي أن هذه السياسات تستهدف أساسا القضاء على عجز الميزانية أو تخفيضه، وهو ما يؤدي إلى آثار توسعية في الاقتصاد تساعد على استعادة النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو. وتتطرق وجهة النظر هذه بأن التقشف هو سياسة توسعية من الآثار المتوقعة للتقشف على

اتجاهات التوقعات، بصفة خاصة توقعات قطاع الأعمال الخاص، فوفقا لوجهة النظر هذه يترتب على اتباع سياسات تشفوية أن يتم وضع الميزانية العامة للدولة وعجزها تحت السيطرة وهو ما يعني بالتبعية أن الدين العام للدولة سوف تتم السيطرة عليه من خلال اجراءات التقشف الأمر الذي يؤدي الى تدعيم الثقة في الاقتصاد القومي للدولة، وهو ما يشجع المستثمرين على المزيد من الاستثمار، وزيادة الانفاق الاستثماري، ومع زيادة الانفاق الاستثماري تزداد مستويات الطلب الكلي، وهو ما يؤدي الى زيادة مستويات التوظيف والخروج من حالة الكساد.

معنى ذلك أن التقشف، وفقا لوجهة النظر هذه، سوف يكون توسعيا عندما تزداد مستويات الثقة التي تؤدي الى تحسن اتجاه التوقعات لقطاع الأعمال وكذلك قطاع المستهلكين الأمر الذي يدفعهم الى زيادة مستويات الانفاق وتحسن الوضع الاقتصادي للدولة وخروجها من حالة الكساد.

من ناحية أخرى ينظر الى التقشف على أنه يؤدي بالتبعية إلى خفض مستويات الانفاق الحكومي بصورة كبيرة، وهو ما يعني تغير مستويات التوقعات حول معدلات الضرائب التي يمكن أن تفرضها الحكومة في المستقبل في ظل المستويات المنخفضة للإنفاق، إذ يفترض أن تقوم الحكومات بخفض معدلات الضرائب إلى الناتج عندما تقوم بإنفاق نسبة أقل الى الناتج، ويترتب على هذه التوقعات التفاوضية حول اتجاهات الضرائب أن يقوم قطاع الأعمال بالمزيد من الاستثمار كما تؤدي الى زيادة مستويات الانفاق الاستهلاكي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي.

غير أن التقشف في جوهره هو عملية خفض للإنفاق الكلي، وفي ظل ظروف الكساد فإن مستويات ثقة المستثمرين تكون دائما عند حدودها الدنيا، ومن ثم فإن لجوء الدولة الى التقشف، يعني بالتأكيد تراجع مستويات الانفاق الكلي ومن ثم الطلب بكافة أشكاله، وهذه ليست السياسات المناسبة لتوفير القدر المناسب من الثقة حول اتجاهات التوقعات الخاصة بتحسين مستويات الانفاق الاستثماري الخاص وقدرته على مواجهة الكساد، خصوصا الكساد العميق أو ما يطلق عليه الركود الاقتصادي. (محمد ابراهيم السقا ٢٠١٣)

رابعا: واقع التقشف بين السياسة الانكماشية والسياسة التوسعية:

ووفقا لما تقدم يثور التساؤل هل ترتب على سياسات التقشف تحسن في الوضع الاقتصادي للدول التي طبقت هذه السياسات مثلما تشير الحجج النظرية في هذا المجال أم لا؟

لقد لعب صندوق النقد الدولي دورا حيويا في صياغة خطط التقشف ومراقبة عمليات تطبيقها من جانب الدول المدينة في الاتحاد الأوروبي، باعتبار أن هدفه الأول كان ضبط اوضاع المالية العامة في الدول المضطربة، بينما تجاهل، أو على الأقل، قلل من أهمية الآثار المتوقعة على النمو وأسواق العمل في هذه الدول. بالطبع هناك اتفاق بين الاطراف المشاركة في عمليات التعديل المالي مثل صندوق النقد الدولي والمجموعة الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي بأن الدول الأوروبية لا بد وأن تعدل من هيكلها المالي، وأنه لضمان استقرار، أو ربما تخفيض مستويات دينها العام، تحتاج هذه الدول الى تحسن كبير في مراكزها المالية لكي يتم تثبيت مستويات الدين. لكن على الرغم من هذا الاتفاق فإن القضية الأساسية ليست حول التعديل المالي كمبدأ وإنما حول درجة هذا التعديل، وهو ما أفرطت فيه الدول المدينة في أوروبا.

لم يكن أمام الدول المضطربة ماليا في منطقة اليورو أي خيار سوى القبول بالوضع الراهن حيث فرض التقشف على الدول المدينة كسبيل لحصول تلك الدول على المساعدات المالية، وكشرط أساسي لتدخل البنك المركزي الأوروبي في السوق الثانوية للسندات لمساندة هذه الدول وجعل معدلات العائد على سنداتها أقل، وقد حرص صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي على وضع المواقف المالية لهذه الدول تحت السيطرة، على سبيل المثال، إذا ما أهملنا الدول المضطربة في أوروبا فإن العجز المالي تراوح بين ١,٥% الى ٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما فرضت تعديلات هيكلية أقسى على كل من اليونان والبرتغال.

إن أزمة منطقة اليورو الحالية ناشئة أساسا عن سياسات التقشف التي تتبعها معظم دول المنطقة التي قامت بخفض مستويات الطلب الكلي من خلال خفض مستويات الانفاق العام فيها على نحو كبير مما أدى الى تعميق أثر الأزمة الحالية، حيث

أدى اتفاق الدول الأعضاء على تبني سياسات تشفوية الى حدوث تراجع أو كساد مزدوج Double Dip. (ديفيد لبيتون ٢٠١٢)

وهناك سابقة في الأرجنتين حيث طبقت برنامج مشابه عندما تخلفت عن سداد ديونها في ٢٠٠٢. وأصدرت الحكومة الأرجنتينية مقابل خفض ديونها القائمة سندات جديدة مرتبطة بضمانات الناتج المحلي الإجمالي، مع التزامها بتحقيق نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي قدره ٥% في المستقبل يتم توزيع عائداته بين الدائنين. وأصبحت ضمانات الناتج المحلي الإجمالي الأرجنتينية متداولة بمعزل عن السندات التي ارتبطت بها في البداية، ما يمكن حامليها من تحويلها إلى سيولة نقدية. وفور عودة النمو، تحولت ضمانات الناتج المحلي الإجمالي الأرجنتينية إلى أفضل استثمارات في الدول النامية حيث فاق إجمالي عائداتها على مدى الخمس سنوات الماضية أكثر من ٥٠٠%. ويمكن القول، إنه وبدون تحقيق النمو الاقتصادي لن يكون هناك حل دائم لأزمة "منطقة اليورو". ولإنعاش الاقتصادات المنهكة، ينبغي أن تصاحب الاتفاقيات الأخيرة المتعلقة بالتشف عمليات خفض كبيرة للديون.

خامسا: ضرورة النمو:

من المتفق عليه أن النمو ساهم من قبل بدور أساسي في تخفيض نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. ولذلك ينبغي أن تكون السياسات الهادفة إلى تعزيز النمو في مقدمة الحلول التي يمكن التفكير فيها. فنظراً لانخفاض الضغوط التضخمية أو تراجعها المستمر في معظم الاقتصادات المتقدمة، ينبغي أن تظل السياسة النقدية داعمة للنشاط الاقتصادي بشكل واضح، كما ينبغي إعادة رسملة البنوك حتى يتوقف الأثر السلبي على النمو الذي يسببه تراجع قدرة البنوك على منح القروض، وأن تسير الإصلاحات الهيكلية بسرعة أكبر لإعطاء دفعة للنمو على المدى المتوسط. وفي نهاية المطاف، سيكون تحقيق النمو هو معيار النجاح والفشل في إجراء التشف المطلوب. ومما يمكن أن يساعد في هذا الاتجاه أن تُتخذ إجراءات منسقة على المستويين الإقليمي والعالمي.

فالنمو في المدى القصير يمثل عنصراً حاسماً في خلق فرص عمل للذين لا يملكون وظيفة وللداخلين الجدد إلى أسواق العمل. ولكن النمو في البيئة الاقتصادية الراهنة مقيد بثلاث عقبات هي وضع المالية العامة، والمصارف الضعيفة وأسواق العقارات السكنية ففي مجال المالية العامة، المطلوب هو تصحيح مالي يقلص المديونية العامة التي ارتفعت في جزء منها بسبب الأزمة المالية العالمية، أي أن وضع المالية العامة لا يتيح للحكومات أن تتبنى سياسة مالية توسعية. ولكن يمكن وضع خطة لخفض الديون السيادية في المدى المتوسط والطويل، والاستمرار في تنشيط النمو في المدى القصير.

أما العقبة الثانية المتمثلة في ضعف المصارف، فإن الأمر يتطلب العمل على تنظيف موازاناتها من الشوائب التي التصفت بها نتيجة الأزمة المالية العالمية، وذلك بزيادة رؤوس أموالها لاستعادة عافيتها والعودة إلى تمويل النشاطات الاقتصادية والابتعاد عن المغامرات المالية والإقراض الزائد لغير القادرين أو غير المؤهلين.

أما العقبة الثالثة، أي أسواق العقارات السكنية، فتجسد في فائض الوحدات السكنية وزيادة ديون الأسر وبالتالي تقليص نفقاتها التي تعمل على كبح التعافي الاقتصادي. (ديفيد ليبتون ٢٠١٢) بعد تحقيق نمو اقتصادي في المدى القصير، لا بد من العمل على تحقيق نمو في المدى المتوسط والطويل، بتشجيع الطلب المحلي والخارجي لكي يستوعب ما ينتجه الاقتصاد وتستمر العجلة في دورانها وتوسع نطاقها.

المبحث الثاني

سياسات التشفيف المالي والنمو الاقتصادي في مصر

لا يختلف الوضع كثيرا في مصر عن بقية دول العالم فيما تعانيه من انخفاض معدلات النمو وارتفاع الدين العام ومعدلات التضخم والبطالة، هذا فضلا عن عدم الاستقرار الذي تعانيه الدولة على مدى الخمس سنوات الماضية؛ والذي ساهم بدور كبير في تفاقم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المصري، والذي دفع الدولة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات، خاصة من خلال السياسة المالية وأدواتها المختلفة.

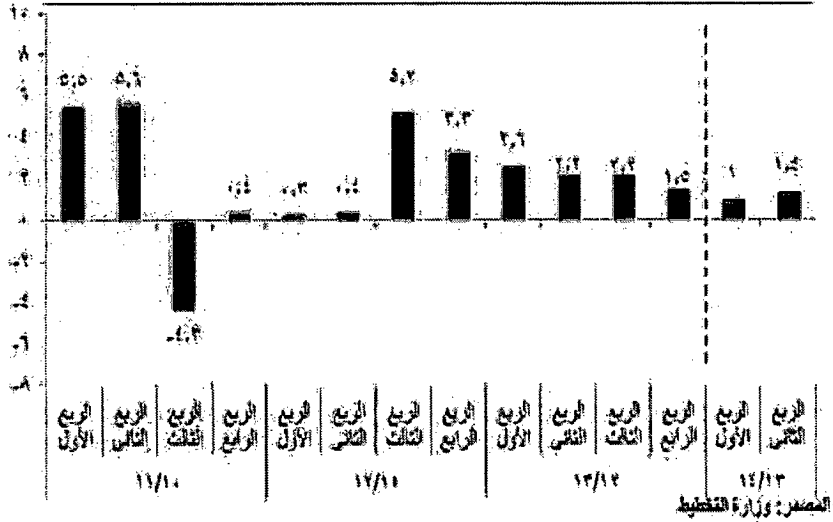
أولاً: بعض مؤشرات الاقتصاد المصري:

تبعاً لحالة التباطؤ التي يعاني منها الاقتصاد المصري فقد انخفضت معظم المؤشرات الاقتصادية وذلك كما يتضح مما يلي .

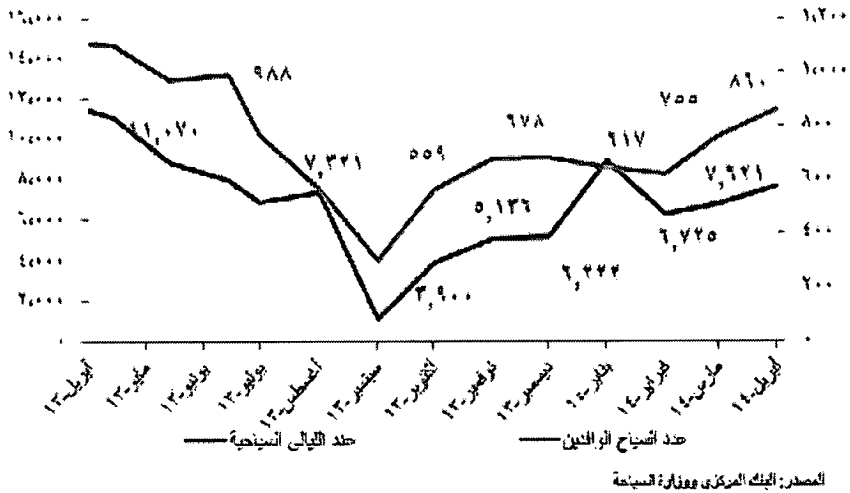
١- انخفاض معدلات النمو الإقتصادي:

تشير بيانات العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى تحقيق معدل نمو قدره ٢,١% للنتائج المحلى الإجمالي وهو معدل ينخفض بشكل كبير عن الطاقات المتاحة في الإقتصاد، وذلك تأثراً بتراجع معدل النمو في معظم القطاعات وتحقيق قطاعى الصناعات الإستخراجية والسياحة لمعدلات نمو سالبة تأثراً بمراحل الانتقال السياسى وانعكاس ذلك على الأحوال الأمنية وتخوف أصحاب رؤوس الأموال من الوضع الإقتصادى على المدى المتوسط. فقد تراجع معدل نمو قطاع السياحة بنحو ٣٠% كما تراجع معدل نمو الصناعات الإستخراجية بنسبة ٤% وخاصة قطاع إستخراج الغاز الطبيعى والذي تراجع بنسبة ٢,٨% مسهماً بشكل سلبي في معدل النمو المحقق خلال الفترة المشار إليها (فى ضوء إنخفاض حجم الإستثمارات الأجنبية فى هذا القطاع وزيادة حجم المتأخرات المستحقة للشركاء الأجانب طرف هيئة البترول) وقد بدأت الحكومة تنفيذ برنامج لسداد المتأخرات للشركاء الأجانب منذ ديسمبر ٢٠١٣.

شكل (١) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي (%)



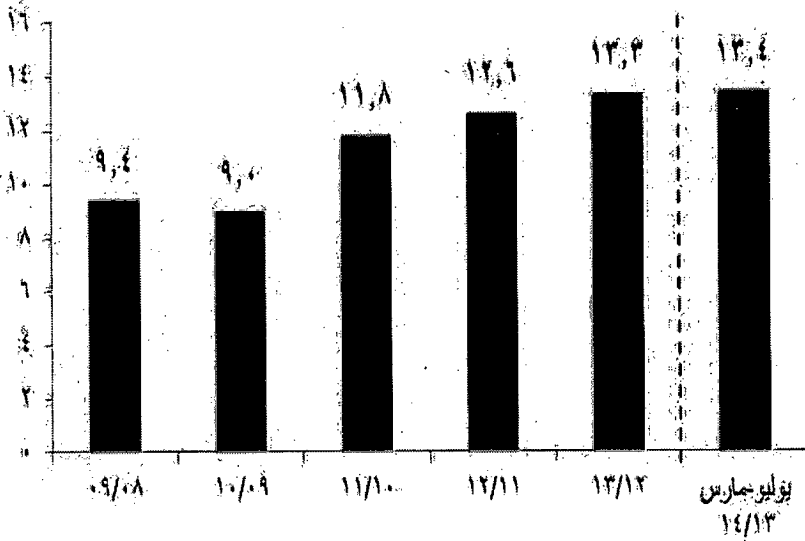
شكل (٢) مؤشرات قطاع السياحة بالألف



٢- ارتفاع معدلات البطالة:

تعد معدلات النمو الإقتصادي الحالية متدنية وغير كافية لخفض معدلات البطالة أو إستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، حيث ، بلغ معدل البطالة نحو ٤,١٣ % في الفترة يناير -مارس ٢٠١٤ وتتضاعف هذه النسبة بين الشباب وبمعدلات أعلى بين النساء. وعلى الرغم من توقع ارتفاع معدلات النمو بشكل تدريجي إلا أن ذلك يتوقع أن يصاحبه أيضاً إنخفاض تدريجي في معدلات البطالة.

شكل (٣) نسبة البطالة %

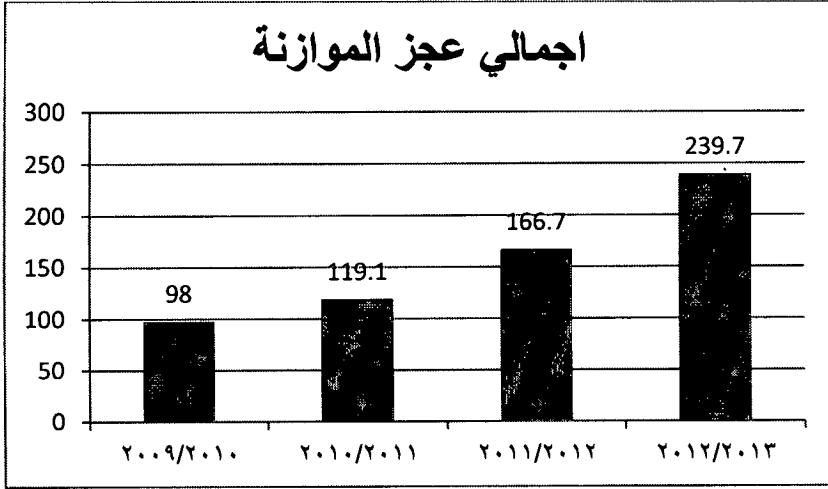


النصدر: الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء

٣-تزايد عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام:

يتضح استمرار وتزايد عجز الموازنة العامة في كما يوضحه الشكل التالي

شكل (٤) اجمالي عجز الموازنة العامة في مصر بالمليار جنيه



المصدر: وزارة المالية الحسابات الختامية لسنوات مختلفة

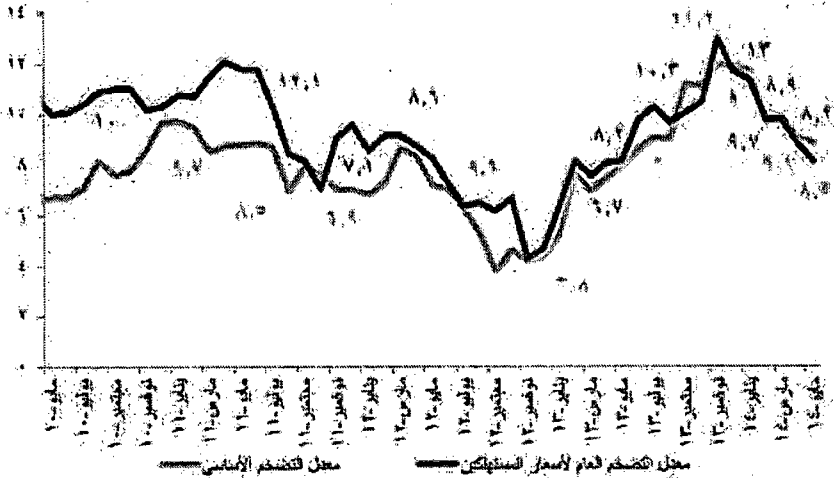
باستبعاد الإيرادات والمصروفات الإستثنائية خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤، فقد كان من المتوقع أن يرتفع العجز الهيكلي في الموازنة العامة إلى نحو ١٥,٨ % من الناتج المحلي، وهو ما يمثل مؤشرا خطيرا، بالإضافة إلى آثاره السلبية على معدلات النمو والتشغيل ومستويات الأسعار وتزايد أعباء الديون على الأجيال القادمة، فضلاً عن تراجع الثقة في الإقتصاد وما يستتبعه من ضغوط سلبية على الإستثمار والتوظيف. وجدير بالذكر أن عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة يوليو- مايو من العام ٢٠١٤/٢٠١٣ قد بلغ نحو ١٨٩ مليار جنيه، أو ما يعادل نحو ٩,٢ % من الناتج المحلي، وهو ما يقل بنحو ١٦ مليار جنيه عن العجز المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك الإنخفاض إلى ورود موارد ومنح نقدية وعينية إستثنائية ضخمة تقدر بنحو ١١٧ مليار جنيه تقريباً. وفي المقابل إنخفاض معدلات تنفيذ الإستثمارات والحزم التشغيلية خلال نفس الفترة. ومن المتوقع أن يبلغ العجز الكلي في نهاية عام ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو ٢٤٣ مليار جنيه أي نحو ١٢ % من الناتج المحلي مقابل ١٣,٧ % من الناتج في

العام السابق، وأن يصل حجم الدين الحكومي العام إلى ١,٩ تريليون جنيه أى نحو ٩٣,٦ % من الناتج المحلى مقابل ٩٣,٨ % من الناتج المحلى فى العام السابق.

٤- إرتفاع معدلات التضخم:

بلغ متوسط معدل التضخم لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو ١٠,٣ % مقابل ٦,٧ % فى نفس الفترة من العام السابق؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية إلى جانب أثر فترة الأساس من العام الماضى.

شكل (٥) معدل التضخم العام (الحضر الجمهورية) والأساسي لأسعار المستهلكين تغير سنوي %

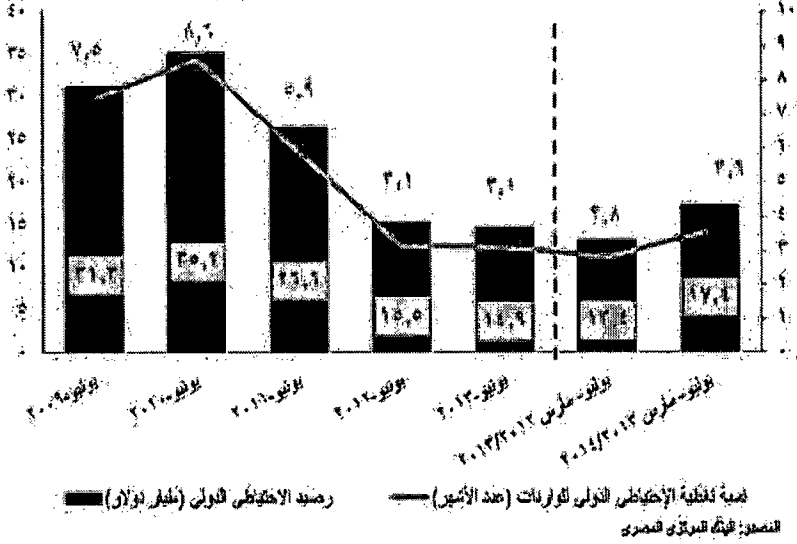


التعليق: المحرر المركزى لتتعة العامة والأضاعة
 * قام البنك المركزى المصرى بإصدار مؤشر التضخم الأساسى (Core Inflation) منذ يناير ٢٠٠٥، وهو مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التى تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٩,٤ % من السلة السلعية للمستهلكين)، بالإضافة إلى بعض السلع التى تتأثر بصنفت مؤقتة من جانب العرض (الخصراوات والبكمية وتمثل ٨,٨ % من السلة السلعية للمستهلكين).

٥-رصيد الاحتياطيات الدولية:

إنخفاض رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ١٨,٥٣ مليار دولار في نهاية يوليو ٢٠١٥ ، مقارنة ب ٢٠,٠٨ مليار دولار في نهاية الشهر السابق..

شكل (٦) رصيد الاحتياطيات الدولية



ثانيا: الإجراءات التقشفية لسياسة المالية:

تتمثل أهم الإصلاحات التقشفية التي اتخذتها الدولة في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠١٤/٢٠١٥ من أجل السيطرة على عجز الموازنة العامة وتزايد الدين العام فيما يلي:

١- ترشيد دعم الطاقة:

إن ازدياد مقدار الدعم السلمي بصفة عامة ودعم الطاقة بصفة خاصة يؤدي إلى استنزاف موارد الدولة، ويتسبب في صعوبة توفير المنتجات البترولية للسوق المحلية؛ مما يؤثر بشكل ملحوظ على العديد من القطاعات خاصة الصناعية، وعلى إمكانية انتظام تيار الكهرباء.... الخ؛ وبالتالي يعتبر ترشيد دعم الطاقة من أهم الإصلاحات التي بدأت الحكومة في تطبيقها نظرا لضخامة مبلغ

الدعم الموجه للطاقة (بترو، كهرباء) والذي بلغ خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ نحو ١٢٩ مليار جنيه ونحو ١٤٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ، وعند إتخاذ إجراءات إصلاحية فى مجال الطاقة (بترو وكهرباء) بأثر صافى على الموازنة بنحو ٤١ مليار جنيه فمن المتوقع أن يبلغ دعم المواد البترولية فى موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ١٠٠,٣ مليار جنيه وبحيث يتحقق فائض فى العلاقة بين الموازنة العامة وهيئة البترول بنحو ٧,٢ مليار جنيه فى صالح الخزنة العامة، وأن يبلغ دعم الكهرباء ٢٧,٢ مليار جنيه.

ويمكن تقسيم الإصلاحات المهمة لترشيد الدعم على ثلاثة محاور كالتالى:
الأول: تطبيق المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح السعري التدريجى الذى أعدته وزارة البترول للتنفيذ على المدى المتوسط. وتتضمن هذه المرحلة تصحيح العلاقة بين الأسعار النسبية للمنتجات البترولية لتتناسب مع كفاءتها فى توليد الطاقة، ومن ذلك:

-رفع كفاءة إستخدام الطاقة :ويشمل تقديم دعم لعدد من القطاعات لمساعدتها على التحول من المصادر التقليدية للطاقة إلى إستخدام الطاقة النظيفة الصديقة للبيئة وأساليب الإضاءة الذكية، على أن يتم فى المقابل رفع الدعم عن السولار المقدم لهذه القطاعات.

-تطبيق نظام الكروت الذكية :ضرورة تطبيق نظام الكروت الذكية لتوزيع السولار والبنزين، وحل التحديات أمام تطبيق هذا النظام وتحديد موعد نهائى للتنفيذ، وبناء قاعدة للمعلومات عن الإستهلاك والتوزيع.

الثاني: الإصلاحات الهيكلية والمالية بقطاع البترول : وتشمل رفع كفاءة إستخدام المواد البترولية، وإصلاح الهياكل المالية لهيئة البترول والشركات التابعة لقطاع البترول، وبحث أساليب لتطوير القطاع وتعظيم موارده، وجذب الإستثمارات الأجنبية فى مجالات البحث والإنتاج.

الثالث: مكافحة تهريب المنتجات البترولية: وذلك من خلال خطة مشتركة بين مصلحة الجمارك والهيئة المصرية العامة للبترول ومباحث التهريب الضريبي والجمركى ومباحث التموين وغيرها من الجهات.

٢ - الضريبة على الدخل:

هناك مساحة واسعة لزيادة الدخل من الضرائب خاصة وأن الحصيلة من كافة أنواع الضرائب (دخل - مبيعات - جمارك - دمغة) لا تتعدى ١٥,٢% من الناتج المحلي، بينما ترتفع هذه النسبة بالنسبة للدول المشابهة لمصر إلى نحو ٢٣-٢٧% من الناتج المحلي وترتفع بنسب أعلى في الدول وتشمل تعديلات قانون الضريبة على الدخل إضافة ضريبة سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات بمقدار ٥% إضافية على دخول الأشخاص الطبيعية والإعتبارية التي يتعدى دخلها السنوي ١ مليون جنيه حيث صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ في هذا الشأن، بالإضافة إلى فرض ضريبة جديدة على الأرباح الرأسمالية وعلى توزيعات الأرباح، والتأكيد على أنه لا توجد فجوات ضخمة بين الريح المحاسبي والوعاء الضريبي، بجانب إدخال أحكام لمواجهة التهرب الضريبي وأهمها إلزام مختلف الجهات الحصول على البيانات المطلوبة من قبل مصلحة الضرائب وتغليظ العقوبات، واستحداث أحكام تحجم التجنب الضريبي الضار، على أن يقع عبء الإثبات على المصلحة، كما تتضمن التعديلات إلغاء نظام الإضافة واستبداله بمنظومة للمعلومات. كما سيتم بالتوازي إلغاء الدمغة على تعاملات البورصة . وتعتبر هذه التعديلات خطوة مهمة نحو زيادة العدالة الضريبية وتوزيع أعباء الإصلاح من خلال توسيع القاعدة الضريبية، ومع تحميل العبء الأكبر للقادرين.

٣ - تطبيق الضريبة العقارية على المباني:

بعد تطبيق قانون الضريبة العقارية بعد تعديله ينتظر أن يحقق زيادة في الحصيلة الضريبية بنحو ٣,٥ مليار جنيه يوجه نصف هذه الحصيلة لتنمية المحليات وتطوير العشوائيات مناصفة كما نص القانون.

٤ - الضرائب على المبيعات:

تعمل الحكومة على تطوير نظام الضريبة على المبيعات خلال العام المالي القادم من خلال استكمال الانتقال الكامل للضريبة على القيمة المضافة لتغطي كافة السلع والخدمات فيما عدا تلك المرتبطة بمكون مرتفع للبعد الاجتماعي فقط، فتظل معفاة كما هي، بجانب توحيد السعر العام للضريبة وتطبيق نظم

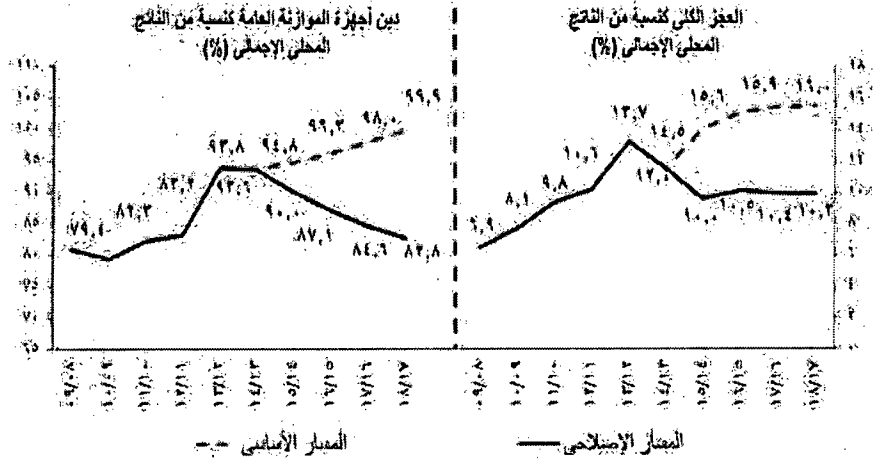
الخصم على كافة المدخلات للسلع والخدمات الخاضعة مما يحقق العدالة الضريبية، وتبسيط إجراءات الضريبة وتوحيدها مع إجراءات الضريبة العامة على الدخل مما ييسر إدارة النظام الضريبي على الممول والمصلحة. كما تتضمن التعديلات تخفيض غرامات التأخير وتطبيق المواد الإجرائية في ضريبة الدخل عدا ما يرتبط بطبيعة ضريبة المبيعات.

٥ - إصلاحات خرى: ومنها مراجعة الرسوم التي لم تتحرك منذ عقود طويلة لاستيلاء حقوق المجتمع في ثروات الدولة والتأكد على عدالة النظم الموكول بها بما يصب في صالح المجتمع والاستثمار في آن واحد، وتشمل إصدار قانون استغلال المناجم والمحاجر الذي يتضمن تنظيم مشاركة القطاع الخاص في هذا النشاط، وزيادة الإيجار السنوي لتراخيص البحث والحماية والاستغلال، بالإضافة إلى فرض إتاة على الانتاج السنوي طبقاً لنوع الخام، وهو إجراء هام لحماية الثروة الطبيعية لمصر وتعظيم حق المجتمع منها، بالإضافة إلى تحقيق العدالة بين الأجيال خلال الحفاظ على حقوقها ونصيبها من الثروات الناضبة للبلاد.

كذلك ترشيد بنود الإنفاق العام خاصة تكاليف إدارة المال العام من خلال تطوير نظم المدفوعات الحكومية والرقابة على المال العام وإعادة صياغة إدارة الخزانة العامة للدولة والوحدات الحسابية، وتطوير منظومة المشتريات الحكومية بما يرفع من كفاءتها.

ومع تطبيق الإجراءات الإصلاحية السابق الإشارة إليها، فمن المتوقع أن ينخفض عجز الموازنة العامة للدولة في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يبلغ الدين العام نحو ٩٠% من الناتج المحلي، وبحيث ينخفض العجز إلى نحو ١٠,٤% من الناتج في عام ٢٠١٦/٢٠١٧ وأن يصاحبه انخفاض في الدين العام المحلي إلى ٨٤,٦% وتأخذ هذه التقديرات على المدى المتوسط في الاعتبار الإستمرار في تنفيذ إجراءات ترشيد دعم المواد البترولية بصور مختلفة، بالإضافة إلى تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة.

شكل (٧) تقديرات المسار الأساسي والإصلاحى للعجز الكلي ودين أجهزة الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلي)



ثالثاً: بعض نتائج الإصلاحات التقشفية:

تعددت النتائج التي ترقبت على الإجراءات الإصلاحية للسياسة المالية خاصة من خلال موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤ ومن تلك النتائج:

العجز الكلي خلال يوليو- مايو ٢٠١٤/٢٠١٣ ١٨٩,٤ مليار جنيه (٩,٥ % من الناتج المحلي)	العجز الكلي خلال يوليو- مايو ٢٠١٥/٢٠١٤ ٢٦١,٨ مليار جنيه (١٠,٨ % من الناتج المحلي)
الإيرادات: ٣٣٧,٨ مليار جنيه (١٦,٩ % من الناتج المحلي)	الإيرادات: ٣٥٠ مليار جنيه (١٤,٤ % من الناتج المحلي)
المصروفات: ٥١٩,٧ مليار جنيه (٢٦ % من الناتج المحلي)	المصروفات: ٦٠١,٤ مليار جنيه (٢٤,٧ % من الناتج المحلي)

وزارة المالية: التقرير الشهري أغسطس ٢٠١٥

يلاحظ أن نتائج تنفيذ موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ لم يكن كما كان متوقع نتيجة للإصلاحات والتعديلات الهيكلية التي تمت، ومن ذلك أن نسبة العجز زادت إلى ١٠,٨% من الناتج المحلي برغم أن المتوقع كان ١٠%، كما أن نسبة العجز زادت عن الفترة المماثلة في العام السابق برغم زيادة الإيرادات، كما يلاحظ انخفاض نسبة كل من الإيرادات والمصروفات بالنسبة للناتج المحلي مقارنة بالعام السابق، كذلك أيضا ورغم تخفيض دعم الطاقة إلا أنه لم يؤدي إلى تقليل المصروفات كما أن الدين العام وصل إلى ٩٠% من الناتج المحلي حتى شهر مارس ٢٠١٥ فقط ولم يكتمل العام المالي (التقرير المالي أغسطس ٢٠١٥) ومن ثم يتضح أن الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الموازنة العامة ما زالت تتعمق ويتزايد أثرها ومما يدل على ذلك التوزيع النسبي لبند المصروفات سواء نسبتها إلى حجم المصروفات أو إلى الناتج المحلي.

جدول (١) ابواب المصروفات نسبة إلى الناتج المحلي وإجمالي المصروفات

البيان	نسبة إلى الناتج المحلي					نسبة إلى المصروفات				
	/١٠	/١١	/١٢	/١٣	/١٤	/١٠	/١١	/١٢	/١٣	/١٤
الأجور وتعويضات العاملين	٧,٠	٧,٩	٨,٢	٨,٩	٨,٦	٢٧,٣	٢٥,٥	٢٤,٦	٢٦,١	٢٥
شراء سلع والخدمات	١,٩	١,٧	١,٥	١,٤	١,٤	٤,٢	٣,٨	٤,٥	٥,٧	٥
الفوائد	٦,٢	٦,٨	٨,٤	٨,٨	٨,٣	٢٦,٥	٢٤,٧	٢٥	٢٢,٢	٢٨
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٩,٠	٩,٧	١١,٢	١١,٥	٩,٧	٢٧,٢	٣٢,٦	٣٣,٥	٣١,٨	٢٧
المصروفات الأخرى	٢,٣	٢,٠	٢,٠	١,٩	٢,٠	٦,٧	٥,٦	٥,٩	٦,٥	٦
شراء الأصول غير المالية (الاستثمار)	٢,٩	٢,٣	٢,٣	٣,٩	٢,٨	٨,٢	٧,٥	٦,٧	٧,٦	٩

المصدر: وزارة المالية، الموازنة العامة سنوات مالية مختلفة

رابعاً: السياسة المالية واستراتيجية تحقيق التوازن بين التقشف والنمو:

لتحديد الرؤية المستقبلية للسياسة المالية وكيفية تحقيق التوازن بين التقشف والنمو في مصر يجب بدءاً إصلاح تلك السياسة على اعتبار أن تزايد عجز الموازنة ومن ثم تزايد الدين العام يعد أكثر ارتباطاً بالاختلال الهيكلي في الموازنة العامة؛ ومن ثم نبين في النهاية كيفية علاج الاختلالات الهيكلية؛ ومن ثم محاولة تحقيق التوازن بين التقشف المالي والنمو الاقتصادي.

(أ) إصلاح السياسة المالية:

يتضح مما تقدم أن التحرك نحو إصلاح السياسة المالية يحتاج إلي سلة من الإجراءات والسياسات تتفاعل مع بعضها البعض، وتتناول جميع جوانب السياسة المالية الإيرادات والنفقات بل وأيضاً أسلوب إعداد الموازنة، ولكن مع التنبيه علي خطورة علاج العجز وتزايد الدين العام بمزيد من الانكماش؛ لأنه يعطل التنمية ويزيد من مشكلة البطالة ويؤثر بشدة علي مستوى معيشة الأفراد؛ ولذلك فإن علاج العجز ينبغي أن ينطلق من عدة مبادئ أساسية هي:

- أن علاج العجز وتقليل الدين العام لا يعني القضاء عليهما بل الوصول بهما إلي مستويات مقبولة .

- أن هذا العلاج سوف تترتب عليه تكاليف معينة يجب أن يتحملها المجتمع وفقاً لاعتبارات العدالة.

- أن يتم هذا العلاج علي المدى المتوسط والطويل وليس علي المدى القصير.

- أن علاج العجز ومن ثم الدين العام من خلال السياسة المالية يجب أن يرتبط بطبيعة هذا العجز وأنه عجز هيكلي وليس دوري

ومع مراعاة هذه المبادئ فإن هناك العديد من المجالات التي يمكن التحرك خلالها لإحداث النقلة المطلوبة في المالية العامة، سواء تمثل ذلك في العمل علي تنمية الموارد المحلية عن طريق توسيع الطاقة الضريبية لتشمل جميع قطاعات المجتمع؛ وهو ما يتطلب رفع الوعي الضريبي والعمل علي دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد القومي وإصلاح النظام الضريبي والإدارة الضريبية. ومن جهة أخرى العمل علي رفع كفاءة الإنفاق العام خاصة في مجالات التعليم والصحة وتخليص الإنفاق من التشوّهات التي تحد من فاعليته وترشيده.

وهنا ترى النظرية الاقتصادية أن التقليل المباشر للنفقات سوف ينتج المزيد من الآثار السلبية على الاقتصاد في المدى القصير، أكثر من أثر زيادة الضرائب أو تخفيض البرامج التحويلية. إن تقليل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات يمكن أن يكون أكثر ضررا على الاقتصاد في المدى القصير من زيادة الضرائب؛ وذلك أن الأثر على الاقتصاد يعتمد أساسا على الميل إلى الاستهلاك بين متلقي الإعانات أو دافعي الضرائب. كما أن زيادة الضرائب أو تقليل البرامج التحويلية يركز على فئات لديها نزوع أقل للاستهلاك. فالأسر الأعلى دخلا أقل إقبالا على الاستهلاك من الأسر الأقل دخلا، فالضرر الأقل في المدى القصير يتضمن زيادة ضرائب تركز على الأسر الأعلى دخلا؛ وبالتالي فالانخفاض في البرامج التحويلية للأسر الأقل دخلا سيكون أكثر ضررا على الاقتصاد من زيادة الضرائب على الأسر الأعلى دخلا. ومن ثم فإن زيادة الضرائب على الأسر الأعلى دخلا هو الآلية الأقل ضررا من أجل علاج العجز المالي للدولة في المدى القصير، كذلك فإن تخفيض الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات أو تخفيض الإنفاق على البرامج التحويلية للأسر الأقل دخلا سيكون أكثر ضررا على الاقتصاد في الأجل القصير.

ويتضح مدى الأثر الذي يترتب على إصلاح السياسة المالية خاصة في أهم أدواتها النفقات العامة والإيرادات العامة؛ فإذا ما نجحت السياسة المالية فعليا في ترشيد النفقات العامة وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، وكذلك إذا ما أفلحت في زيادة الإيرادات العامة فإنها سوف تسيطر على عجز الموازنة وتقلصه إلى الحدود الآمنة المتعارف عليها.

وبالتالي فإن علاج عجز الموازنة لا يعني إنهاء العجز، بل يشير ببساطة إلى المستوي الذي يصبح عنده الاقتصاد قادرا علي النمو دون مشكلات تضخمية أو ركود. وهي مسألة يجب أن تتم في إطار رؤية تنموية متكاملة، ومن منظور شامل وواسع يأخذ بعين الاعتبار علاج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي، ويدفع عجلة التنمية إلى الأمام؛ وبالتالي ينبغي أن توجه سياسات الإصلاح المالي إلى تحقيق هدف النمو الاقتصادي علي الأجل الطويل، وذلك

عن طريق رفع كفاءة الاستخدام للموارد المتاحة وتتميتها، وهو ما يتطلب بالضرورة تحول النقاش من حجم العجز إلي مكونات الإنفاق العام والهيكل الضريبي..الخ.

وبمعني آخر فإن التركيز علي خصائص السياسة المالية لا موقفها هو الأجدى والأأنفع من المنظور التنموي، بل وقد يكون من الأجدى والأأنفع للمجتمع وجود حجم معين من العجز في الموازنة شريطة أن يؤدي ذلك إلي تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عريضة. فزيادة الاستثمار العام كنسبة من الناتج لتحسين البنية الأساسية المادية لتسهيل الاستثمار الجاد والمنتج قد تؤدي إلي ارتفاع نسبة العائد علي رأس المال أو إلي إنتاج سلع وخدمات لن يقوم القطاع الخاص بتوفيرها. كما أن الإنفاق العام علي التعليم يزيد من رأس المال البشري؛ وبالتالي يعد بمثابة استثمار قومي جيد يقوم بتغطية تكاليفه من خلال زيادة الإنتاجية وزيادة الدخل، من هنا فان تركيب وهيكل الإنفاق العام لا مستواه هو المهم، ومن هنا يتمثل التحدي الذي يواجه الإنفاق العام في ضمان مستوي من الإنفاق يتسق مع الاستقرار الاقتصادي الكلي ثم يتم بعد ذلك هيكله الإنفاق كجزء من الإصلاح الشامل. خاصة أن ضمان استمرارية السياسة المالية لا يتوقف فقط علي عوامل تتعلق بالإنفاق العام أو الإيرادات العامة ولكنه يرتبط أيضا بالسياسة النقدية خاصة سعر الفائدة والاتجاهات السكانية. وهذا لا ينفي بالطبع أهمية العمل علي تحقيق فاعلية الإنفاق العام عن طريق ضمان التأكد من أن هذا الإنفاق يذهب في الغرض المخصص له فقد تتوافر الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم مجانا وبكميات ونوعيات مناسبة، ولكن لأسباب معينة لا يستطيع الفقراء الوصول إليها إما لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للاستفادة بهذه الخدمات مثل فقدان الدخل أو تكاليف الدواء والمستلزمات المدرسية أو تكاليف الانتقال إلي مكان هذه الخدمة وهي الأمور التي ينبغي أن تتوجه إليها الاهتمامات في عملية الإصلاح المالي.

(ب) علاج الاختلالات الهيكلية في الموازنة:

من أجل تحقيق التوازن بين النقش والنمو يجب علاج الاختلالات الهيكلية للموازنة العامة للدولة والتي سبق وأن ذكرناها وذلك من خلال إجراءات عملية سواء من خلال إصدار القوانين أو اللوائح أو تنفيذها على أرض الواقع، وليس مجرد وضع إستراتيجية ومن ثم يجب على السياسة المالية أن تقوم بالآتي:

- تحقيق العدالة الضريبية وذلك بإعادة تقسيم الشرائح الضريبية.
- إعادة هيكلة الأجور بتحديد وتطبيق الحد الأدنى والحد الأقصى للمرتبات.
- ترشيد الدعم والعمل على إيصاله لمستحقيه فعليا لا قوليا والبحث عن وسائل أخرى لمصادر الطاقة مثل التوسع في توصيل الغاز الطبيعي للمساكن وكذا الاستفادة من طاقة الرياح..الخ.
- زيادة الإنفاق على التعليم والصحة وحماية البيئة لأنه الكفيل بزيادة موارد الدولة مستقبلا، وفي إطار ذلك يمكن الاستفادة بالتجربة الماليزية.
- أن يتفق إعداد الموازنة مع محاور السياسة المالية سواء للانكماش أو للتوسع.
- تقليل العجز بالعمل على زيادة الإيرادات ومواجهة التهرب الضريبي ودمج الاقتصاد غير الرسمي.
- إلغاء الموازنات الموازية (الصناديق الخاصة) وتطبيق مبدأ وحدة الموازنة.
- النتائج:** اتضح من الدراسة العديد من النتائج نذكر منها:
- ١- ان الدول التي طبقت السياسة التقشفية أدت إلى تأثير سلبي خاصة على النمو.
- ٢-عدم اتفاق بنود الموازنة العامة مع محاور أو أهداف السياسة المالية؛ حيث تكون الأهداف توسعية وتأتي الموازنة انكماشية، ومن ذلك:
- انخفاض معدل نمو الانفاق على المجالات الاجتماعية حيث سجل ١٩,٥ % في عام ٢٠١٢/٢٠١١ ثم ٢٤,٤% في ٢٠١٣/٢٠١٢ ثم انخفض إلى ٥,٩ % في ٢٠١٣/٢٠١٤ وأخيرا وصل ٦,٣% في ٢٠١٤/٢٠١٥.
- زيادة مقدار الفوائد في المصروفات وهو ما يعني زيادة الدين العام وخدمته وبالتالي التأثير على الأبواب الأخرى وأهمها الاستثمار.
- انخفاض نصيب الاستثمار في الموازنة وهو ما يؤثر على النمو الاقتصادي.
- ٣-أن الإصلاحات المالية التي اتخذتها وزارة المالية لم تؤدي إلى تحقيق أهدافها.
- ٤-أن طبيعة الإصلاحات المالية لم تتفق مع طبيعة عجز الموازنة العامة.
- ٥-أنه لم يتم تشخيص عجز الموازنة تشخيصا حقيقيا؛ وبالتالي كانت النتائج تزداد سوءا، فلم يتم التعامل على أنه عجز هيكلي، وبالتالي يزداد العجز عاما بعد

الأخر؛ وهو ما جعله يزيد كثيرا عن الحدود المتعارف عليها وهي ٣%، حيث وصل إلى ١١% تقريبا من الناتج المحلي.

٦- إن تزايد العجز هو ما انعكس بدوره على الدين العام؛ وهو ما جعله يصل إلى أكثر من ٩٠% من الناتج المحلي وبالتالي يفوق النسبة المتعارف عليها دوليا وهي ٦٠%؛ وهذا ما دعى إلى وضع إستراتيجيات مختلفة وأخرها الإجراءات التي وضعت على المدى المتوسط في موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ من أجل وصول نسبة الدين من ٦٠% - ٦٥% بحلول عام ٢٠١٦/٢٠١٥ لكنه لم يتحقق .

7- أخيرا تبين لنا من خلال هذه الدراسة صحة فرضيتها وهي ضرورة التنسيق بين التشفير المالي والنمو الاقتصادي؛ لأن إجراءات التشفير المطبقة لم تؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة المالية ومنها زيادة معدل النمو.

التوصيات:

ومن ثم فإنه لتحقيق التوازن بين التشفير والنمو يجب التعامل مع التشخيص الحقيقي لعجز الموازنة وأسبابه باعتباره عجزا هيكليا وليس عجزا دوريا أي يجب أن تتخذ إجراءات فعلية لمواجهة هذا العجز، وبالتالي على الحكومة الحالية أو القادمة تحويل الاستراتيجية أو الإجراءات الموضوعة إلى خطوات عملية حتى لا يكون مصيرها مثل الإستراتيجيات السابقة وتفشل في السيطرة على العجز بل تؤدي إلى تفاقمه.

ومن أجل تحقيق التصحيح المالي ينبغي أن يتم في سياق خطط دقيقة التحديد تغطي المدى المتوسط، على أن يتم التنفيذ بسرعة أساسية ثابتة تحقق التوازن بين الحاجة إلى تخفيض العجز وضرورة عدم التأثير على تعافي الاقتصاد. أي أنه ينبغي تخفيض نسب الدين العام المرتفعة لتصل إلى مستويات أكثر أماناً عن طريق عملية تدريجية ومطرودة. ويلاحظ أن هناك مخاطر ينطوي عليها كل من التفريط والإفراط في هذا الخصوص. فالتشفير المالي غير الكافي يمكن أن يتسبب في فقدان ثقة الأسواق ووقوع أزمة في المالية العامة، مما قد يتسبب بدوره في القضاء على النمو؛ لكن الإفراط في التشفير من شأنه إلحاق الضرر بالنمو بشكل مباشر. وكما تكرت ستاندرد آند بور : "إن الاعتماد على التشفير المالي كركيزة وحيدة لعملية الإصلاح ينطوي على مخاطر الهدم الذاتي، حيث

يترجع الطلب المحلي تمثيلاً مع ازدياد مخاوف المستهلكين بشأن أمنهم الوظيفي ودخلهم المتاح، مما يسفر عن تقلص الإيرادات الضريبية المحلية".

المراجع:

1- د.محمد ابراهيم السقا: سياسات التقشف الاقتصادي في العالم ، جامعة الكويت، ٢٠١٣.

2- جاري شيناسي: الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية ٣٦، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٥.

3-ديفيد لبيتون ٢٠١٢

<http://blog-montada.imf.org/?p=1372#sthash.RkG3Y236.dpuf>

4- البنك المركزي: التقرير السنوي سنوات مختلفة.

5- وزارة المالية: التقرير الشهري، أعداد مختلفة.

6-Alesina, A. and R. Perotti. 1997. "Fiscal Adjustments in OECD Countries: Composition and Macroeconomic Effects" IMF Staff Papers 44, 210-248.

7-Boris Cournède, Antoine Goujard,Álvaro Pina,Alain de Serres: Choosing fiscal consolidation instruments compatible with growth and equity, Series: OECD Economic Policy Papers, JULY 2013 ISSN 2226583X

8-Charles Roxburgh and other: Beyond Austerity: A path to Economic Growth and renewal in Europe, Mckinsey Global Institute, October 2010.

9-David Dreyer Lassen: Fiscal Consolidations in Advanced Industrialized Democracies: Economics, Politics, and Governance, University of Copenhagen, 2010

10- Ignazio Angeloni, Ester Faia, Roland Winkler: Debt Consolidation and Financial Stability,

11-Jonas Fischer and Isabelle Justo: GOVERNMENT FISCAL AND REAL ECONOMY RESPONSES TO THE CRISES: AUTOMATIC STABILISERS VERSUS AUTOMATIC STABILISATION, PUBLIC FINANCE WORKSHOP, Papers presented at the Banca d'Italia workshop, held in Perugia, 25-27 March, 2010

12- Mierau, J.O., R. Jong-A-Pin and J. de Haan. 2007. "Do political variables affect fiscal policy adjustment decisions? New empirical evidence". Public Choice 133, 297- 319.

-
- 13-Paul Krugman: **Austerity and Economic Growth**, The New York Review of Books, June 6, 2013
- 14- Mark Blyth: **Austerity: the history of a dangerous idea**, Oxford University Press 2013.
- 15-Santiago Herrera and Hoda Youssef: **MACROECONOMIC SHOCKS AND BANKING SECTOR DEVELOPMENTS IN EGYPT**, Economic Research Forum, Working Paper 802, November 2013
- 16- Roberto Tamborini: **Austerity and Growth: Dispelling Confusion with Some Facts**, Economic monitor October 24th, 2013
- 17-Ramón E. López, Vinod Thomas, and Yan Wang: **The Quality of Growth: Fiscal Policies for Better Results**, IEG Working Paper 2008/6